

تأثير الاستعراض المالي والمعالجات المحاسبية للعجز على متخذ القرار بالجهات العامة : حالة خاصة بدولة الكويت

وائل إبراهيم الراشد

أستاذ مشارك - قسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت

(قدم للنشر في ١٤١٨/٢/٢هـ وقبل للنشر في ١٤١٨/١١/٢٧هـ)

المستخلص: تهدف الدراسة إلى قياس أهمية المعالجات المحاسبية للعجز والعرض للبيانات المالية بالموازنة العامة لدولة الكويت من خلال التعرف على اتجاهات متخذي القرار بالدولة نحو تلك البيانات وطرق عرضها. شملت الدراسة عينة تزيد على ٨٥ قيادي ومتخذ قرار بالدولة، وباستخدام أساليب التحليل الإحصائية الملائمة لطبيعة العينة والمتغيرات أمكن التوصل إلى العديد من النتائج الهامة، التي من أهمها ضرورة توفير المعلومات المالية المجردة لحالة المالية العامة للدولة من واقع المصرف الفعلي وذلك لما لهذه المعلومات من تأثير على التنبؤات المالية والخطط التشغيلية للوحدات الإدارية بالدولة .

مقدمة

امتدت الآثار المترتبة على أزمة الخليج لتشمل اقتصاديات دول المنطقة وإلى ازدياد أرقام العجز في موازنات دول المنطقة قاطبة مما استدعى تعديل أسس إعداد الموازنة العامة وفق أولويات الإنفاق (سليم، ١٩٩١؛ إبراهيم، ١٩٩١؛ القويز، ١٩٩٣؛ الخولي، ١٩٩١؛ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، ١٩٩١؛ الغرفة التجارية والصناعية لمدينة الرياض، ١٩٩٣). كما تسببت

تلك الأزمة مجالات من التشاؤم والقلق لدى كثير من الأفراد والمؤسسات بشأن المستقبل المالي لدول الخليج العربية على وجه الخصوص نظرا لحالة عدم الاستقرار بالمنطقة (العلمي، ١٩٩١؛ أبو تركي، ١٩٩١؛ العماري، ١٩٩١). ويؤدي مثل هذا الوضع في ظل عدم وجود أسس للعرض المالي لبيانات المالية العامة إلى حالة من عدم الوضوح والإفصاح الكامل للمعلومات المالية على مستوى موازنة الدولة مما قد يؤثر بدوره على طبيعة القرارات الإدارية والمالية بالجهات العامة بالدولة.

المشكلة ومنهج البحث

يمكن تعريف مشكلة الدراسة بأنها تتناول طرق عرض وتبويب بيانات العجز بالموازنة العامة لدولة الكويت بغرض بيان أثر هذا العرض على اتجاهات وسلوك متخذ القرار في الدولة. وتقع هذه المشكلة بين دائرتي التأصيل العلمي والعملي للإدارة المالية للدولة من خلال التعرف على توجهات متخذي القرار، الأمر الذي يقدم شيئا من الشمولية المطلوبة في تناول المشاكل الإدارية وخاصة إذا تم تناولها من زوايا محاسبية سلوكية وإدارية مجتمعة. فالأساس النظري وحده يقدم تلخيصا مجردا لاتجاهات السلوك لدى متخذي القرار من خلال استنباط ذلك السلوك ما لم يضمن في قالب وصفي يعرض ما يتحكم بهذا السلوك من اتجاهات بواسطة المسح الميداني (الصائغ وحسن، ١٩٩٣ : Lease 1974; Schlardaum et al 1978; Lewellen et al 1979).

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة مما يلي :

- (١) تلقي الدراسة مزيدا من الضوء على نظريات تفسير اتجاهات متخذي القرارات بالقطاع العام من خلال ما تقدمه من تحليل للعلاقة بين عرض البيانات المالية العامة للدولة العامة واتجاهات متخذ القرار - الشعور العام لقارئ البيانات المالية وطبيعة قراراته.
- (٢) تعرض الدراسة تحليلا للعلاقة بين نتائج الأداء المالي للدولة وأسلوب متخذ القرار في رسم السياسات المالية العامة كسياسة ترشيد الإنفاق وأساليب عرض البيانات المالية بالحسابات الختامية للدولة.
- (٣) تقدم الدراسة مؤشرات لتحديد طبيعة الإدارة الإستراتيجية للدولة في ظل الحقبة المالية الحالية التي تختلف عن تلك الحقبة التي كانت سائدة في عهد الوفرة المالية بالموازنة العامة للدولة.

(٤) الوصول إلى أسلوب أمثل لعرض البيانات المالية بالموازنة العامة للدولة يساهم في تخفيف حدة وآثار العجز على مشروعات التنمية بالدولة بما يقدمه من إفصاح مناسب للمالية العامة يتناسب وحجم القرارات.

هدف الدراسة

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو تحليل أنماط الاتجاهات لدى متخذي القرار بالدولة والعوامل المؤثرة على هذه الاتجاهات في ضوء تغيير أسلوب العرض المالي والمعالجة المحاسبية لبيانات العجز بالموازنة العامة للدولة. وينبع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :

(١) التعرف على درجة إدراك متخذ القرار بالكويت لآثار العجز بالموازنة العامة للدولة ونتائج ذلك على قرارات التنمية في جهة عمله.

(٢) تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة ودرجة ونوع الارتباط بين هذه الخصائص ومقترحات وطريقة العرض المالي لبيانات المالية والعجز بالموازنة العامة للدولة.

(٣) استخدام طريقة عرض البيانات المالية كوسيلة لزيادة الوعي العام بأهمية العجز بالموازنة العامة للدولة.

(٤) تحليل رؤى متخذي القرار بشأن دور المعالجة المحاسبية للبيانات المالية في حسن إدارة الأموال العامة وتحضير تقديرات الموازنة العامة للدولة.

فروض الدراسة

في ضوء ما تقدم من عرض للمشكلة وأهداف الدراسة، تأتي فروض الدراسة لاختبار معنوية العلاقة بين خصائص متخذ القرار وأساليب تناول البيانات المالية بالموازنة العامة وعرض العجز والمتغيرات ذات التأثير على اتجاهات متخذ القرار نحو سبل معالجة ذلك العجز. وتتمثل هذه العلاقات في الفروض التالية :

(١) لا توجد علاقة بين اتجاهات متخذ القرار نحو العجز وأسلوب عرض البيانات المالية وأساس التسجيل والتبويب المحاسبي بالموازنة العامة للدولة.

(٢) لا تتأثر قدرة متخذ القرار بالقطاع العام على التنبؤ بأداء المالية العامة بأي متغير من متغيرات الخصائص الاقتصادية أو الديموغرافية لمتخذ القرار.

(٣) لا تتأثر مقدرة متخذ القرار بالقطاع العام على التنبؤ بتطور العجز بالمالية العامة بأساليب العرض المالي للبيانات المالية المتداولة حالياً.

(٤) لا تتباين الصفات الإدارية لمتخذ القرار باختلاف البيانات المالية والمعالجات المحاسبية المتبعة في عرض العجز بالموازنة العامة للدولة.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم العجز

تتفاوت التعريفات التي تحاول الوصول إلى معنى جامع مميز للعجز، إلا أن الاقتصاديين قد تعارفوا على أنه مقدار الزيادة في إنفاق الدولة على إيراداتها الدائمة خلال فترة زمنية معينة، في الغالب تمتد إلى سنة مالية (الزرقا، 1993). ويتضمن هذا التعريف تحديد نوعين من أنواع الإيرادات العامة هما المؤقتة والدائمة بغض النظر عن طبيعتها أو الغرض منها (Alrashed, 1989). بينما يرى البعض أن النفقات الحكومية عندما تفوق الإيرادات، سواءً أكانت هذه النفقات للأغراض الرأسمالية أم الاستهلاكية، هي في حقيقتها توسعية أيضاً وتشكل عجزاً بالمالية العامة (Everette, 1988).

إن التنوع في مفهوم العجز لا يقف عند هذا الحد بل يتضمن معه التنوع في طرق قياس العجز والإفصاح عنه، فلا يوجد اتفاق عام في أدبيات المالية العامة حول الأخذ بمقياس دون غيره من قياسات عجز الموازنة العامة، ومرجع ذلك هو الغرض من دراسة العجز ومدى ودقة الإحصاءات الحكومية المتاحة وكذلك إدخال واستبعاد بعض بنود الإنفاق أو الإيراد في الموازنة. لهذا فإن المفارقات القطرية في قياس وتحليل ثم علاج العجز يجب أن تؤخذ بشيء من الحذر. ففي دولة كالكويت، يمكن قياس العجز بالموازنة العامة من زوايا ثلاث (عبدالعال، 1995) :

(١) العجز الرسمي : وهو الفرق بين المصروفات العامة بأبواب الموازنة الخمسة (المرتبات، السلع والخدمات، وسائل النقل والمعدات، المشاريع الإنشائية والاستثمارات العامة، المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) فضلاً عن زيادة رأسمال الصندوق الكويتي للتنمية ومخصصات احتياطي الأجيال القادمة، عن الإيرادات النفطية وغير النفطية التي لا تتضمن إيرادات استثمارات الاحتياطي المالي للحكومة.

(٢) العجز المحدود : وهو العجز الرسمي ناقصا لمخصصات حساب صندوق احتياطي الأجيال القادمة ورأس المال الصندوق الكويتي للتنمية، وذلك باعتبار هذه المخصصات مدخرات تم استثمارها في أصول ولم توجه للإنفاق على الأبواب الخمسة.

(٣) العجز الشامل : وهو العجز المحدود زائدا إيرادات استثمارات حساب احتياطي الأجيال القادمة كما هي مبينة في جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة.

وتعتبر موازنة دولة الكويت موازنة فائض وما ظهور العجز الطارئ إلا نتيجة لتفوق النفقات على الإيرادات في حقبة الثمانينات، الأمر الذي دفع بوضع السياسة العامة لإضافة أو استبعاد بنود بالموازنة العامة وفق مبررات المصلحة العامة للدولة (عبدالعال، 1995).

العجز وعرض الموازنة العامة

إن استمرار حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى تبنيتها لأسلوب عرض لبنود الموازنة يتناسب وتلك الحالة بحيث تقسم النفقات بحسب ما إذا كانت ممولة بالاقتراض العام أم بمزيد من الرسوم أو الضرائب (Fremont & Lindenberg, 12:1983).

من هنا نجد أن العديد من البلدان القائمة بالتحول الاقتصادي أو النامية تعاني من مشكلات منهجية حادة في بناء الحسابات القومية لكونها في مرحلة مبكرة من التحول الاقتصادي ولتواضع قدرات هيئاتها الإحصائية التي لا تمكنها من حسن عرض أدائها المالي. وعلى ذلك يجب النظر إلى الأرقام الواردة في الموازين المالية لهذه الدول على أنها اتجاهات عريضة بدلا من أن تمثل التطورات المالية بشكل دقيق (صندوق النقد الدولي، 1996).

فالإصلاحات الهيكلية باقتصاديات هذه الدول تشتمل عادة على تكاليف كبيرة للموازنة العامة يتعين ظهورها في الموازين المالية ومن ثم إدراجها في الحسابات السنوية للدولة، ناهيك عن أنه في معظم حالات هذه الدول تتفاقم الاختلالات الاقتصادية الكلية الموروثة عن نظام التخطيط المركزي بسبب عدم الرقابة المالية (صندوق النقد الدولي، 1996: 98).

ومن أبرز المعوقات وأوجه القصور الناجمة عن عدم التوافق بين النظام المحاسبي ونظم الموازنة

العامة للدول النامية ما يلي :

(١) تخلف التنظيم المحاسبي وعجزه عن تأمين مطالب تطبيق الأساليب الحديثة، وخاصة ما يتعلق بمحاسبة التكاليف التي تبدو من أهم أركان تلك الأساليب، وفي هذا يقول الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لقسم التعاون الفني وهو يفتتح حلقة عمل خصصت لبحث اتجاهات تطوير الإدارة العامة والنظام المحاسبي الحكومي في الدول النامية في آذار ١٩٨١ :

” أستطيع أن أؤكد بأن واحداً من الأسباب الرئيسية للنجاح المحدود أو الفشل في إدارة موازنة الدول النامية يرجع إلى ضعف وعدم ملاءمة النظم المحاسبية . وأن تلافي هذا الأمر يفترض العناية بالنظم المحاسبية والرقابية وتطويرها لتصبح أحد العناصر الأساسية في جداول أعمال كبار المديرين ومنتخذي القرارات الأساسية في هذه الدول “ (الصائع، 1987).

(٢) تخلف أساليب التحليل والقياس الكمي اللازمة لتحديد الأهداف وتحليلها على أسس ومعايير كمية، مما يحول دون برمجتها في صورة موازنات مناسبة ودون عقد المقارنات الموضوعية.

(٣) عجز الإدارات المالية عن تحديد مصادر الإيرادات وأوعيتها بصورة دقيقة مما وضع الميزانيات العامة في كثير من هذه الدول أمام حالة من العجز الزمن. كما ساعد على ذلك ضعف الوعي بالمواطنة وحرمة المال العام، ضعف كفاءة الموظفين القائمين على هذا الأمر أو ضعف التزامهم وأمانتهم، خضوع عمليات إعداد الموازنات العامة والمصادقة عليها إلى مجموعة من المناورات والمفاوضات والمساومات التي لا تقوم على سند موضوعي بالضرورة الأمر الذي يجعل التقديرات المختلفة للإيرادات أو النفقات محكومة باعتبارات شخصية ولا تنسجم مع متطلبات التنمية (شكري، 1990).

(٤) عدم مرونة الإدارات المالية وتعقد إجراءاتها مما يؤخر عمليات الصرف أو يحول دون ذلك في بعض الأحيان، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على حدوث أعطال في سير حركة التنمية وإبعاد عمليات التنفيذ عن أهدافها. علاوة على كثرة التعديلات القانونية اللاتجارية التي تطرأ على صلاحيات واختصاصات المسؤولين في الإدارات الحكومية كمسألة إجراء مناقلات بين المخصصات المعتمدة في الموازنة والإغراق في المركزية (الصائع، 1987 : شكري، 1990).

(٥) إضافة إلى ما سبق فإنه يمكن إبراز عدد آخر من المشكلات الهامة :

(أ) مشكلات الرقابة على العمليات المالية المختلفة، وتمثل هذه المشكلات في استمرار خضوع العمليات المالية لأشكال الرقابة التقليدية التي تعتمد على الشكليات القانونية وتوفر

الاعتمادات وصحة التبويب المحاسبي والتوثيق المستندي. فهذه الأمور رغم أهميتها، لم تعد في ظل تنوع وتوسع عمليات الإنفاق كافية لسلامة عمليات الصرف وتحقيق الكفاءة الإدارية (الصائع، 1987).

(ب) استمرار العمل بنظام ازدواج العمل المحاسبي لأغراض الرقابة الإدارية، ويتمثل هذا في وجود سجلات محاسبية في الوحدات المحاسبية الفرعية للرقابة والمتابعة الداخلية إلى جانب وجود سجلات محاسبية مماثلة في التنظيم المركزي لهذه الوحدة تعتبر أساس عرض النتائج ومعالجة الحقوق والالتزامات (الصائع، 1987: ص ١٤).

(ج) الانفصام بين التشريعات ونظم تطوير الإدارات المالية وبين شروط تطبيق هذه التشريعات والنظم بالقوة الإلزامية وعدم وجود أجهزة تشريعية فعلية قادرة على إحداث بعض التوازن مع السلطة التنفيذية ضمن النظام السياسي لهذه الدول، إضافة إلى غياب سياسات وخطط التدريب الفعالة لهذه الإدارات (المرجع السابق).

(د) الصيغ العامة وغير المحددة للتعليمات والتوجيهات والمذكرات الإيضاحية المالية وبصورة لا تصلح لإدارة العمليات التنظيمية للأموال العامة في كافة مراحلها التعبوية أو التوزيعية.

من هنا تأتي أهمية وضع اعتبارات تحكم إعداد وعرض التقارير المالية الحكومية كتلك الصادرة عن المجلس القومي الأمريكي للمحاسبة الحكومية. فقد تبنى المجلس بهذا الصدد اعتبارين ينبغي أن يكون النظام المحاسبي قادراً على تحقيقهما هما (NCGA, 1980):

(أ) أن يعرض بطريقة عادلة وإفصاح كامل المركز المالي ونتائج العمليات للأموال ومجموعات حسابات الوحدة الحكومية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

(ب) أن يحدد بوضوح مدى الالتزام بالقواعد القانونية والنظم المالية. على أن مقدار الالتزام بهذين الاعتبارين يتفاوت من جهة إلى أخرى ومن بند لآخر وفق معطيات العرض المالي للجهة.

العجز بالموازنة العامة لدولة الكويت

بدأت دولة الكويت تعاني من تفاقم الفجوة بين حجم الإيرادات والنفقات العامة بالدولة منذ أوائل الثمانينيات، حيث بلغ العجز في السنة المالية ١٩٨١/٨٢ مبلغ ٢٢٨ مليون دينار. وأصبح العجز من أبرز التحديات حينما عدا عجزاً حقيقياً بدلاً من كونه دفترياً إشارة إلى عدم

تضمنين الإيرادات الناتجة من الاستثمارات الخارجية لإجمالي الإيرادات العامة للدولة . فقد وصل حجم هذا العجز في السنة المالية ١٩٩٢-٩٣ إلى ١٥ مليار دينار كويتي تقريبا، وهو ما يعادل قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بشقيه النفطي وغير النفطي) خلال تلك الفترة، وما يزيد على ٤ أمثال الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة نفسها (المجلس الأعلى للتخطيط، 1994:7). وفي السنة المالية ١٩٨٦/٨٧ احتاجت الدولة إلى ما يعادل ٧٥٪ من إجمالي إيراداتها العامة لتغطية أعلى مستوى للعجز سجل في تلك الحقبة من الزمن بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للدولة مقابل ثبات معدل الإنفاق العام. ويوضح الجدول (١) التطور التاريخي للعجز وتغيره النسبي.

جدول (١)

التطور التاريخي للعجز ونسبة التغير فيه خلال العقد الماضي - بملايين الدنانير*

السنة	الإيرادات العامة	إجمالي النفقات	حجم العجز	نسبة التغير %
١٩٧٩-٨٠	٦١٤٥,٦	٢٩٠٧,٨	٣٢٣٧,٨	١٨٠ +
١٩٨٠-٨١	٤٦٧٥,٩	٣٦٣٨	١٠٣٧,٩	٦٧ -
١٩٨١-٨٢	٣٠٠٨,٦	٣٧٤٣,٦	(٧٣٥)	١٧٠ -
١٩٨٢-٨٣	٢٦٠٢,١	٣٥٣٨,٥	(٩٣٦,٤)	٢٧ -
١٩٨٣-٨٤	٣١٧٥,٥	٣٣٧١,٤	(١٩٦)	٧٩ +
١٩٨٤-٨٥	٢٧٤٤,٧	٣٥٠٩,٥	(٧٦٤,٨)	٢٩٠ -
١٩٨٥-٨٦	٢٣٤٥,١	٣٣٧٠,٤	(١٠٢٥,٣)	٣٤ -
١٩٨٦-٨٧	١٧٣٠,٩	٣٠٣٣,٢	(١٣٠٢,٣)	٢٧ -
١٩٨٧-٨٨	٢٢٥١,٧	٣٠٣١,٢	(٧٧٩,٥)	٤٠ +
١٩٨٨-٨٩	٢٣٦٧,٨	٣٢٣٥,٤	(٨٦٧,٦)	١١ -
١٩٨٩-٩٠	٣٢٣٤,٦	٣٤١٩,٤	(١٨٤,٨)	٧٨ +
١٩٩٠-٩١	٢٧٣	٧٦١٣,٩**	٧٣٦٨,٢	٣٨٨ -
١٩٩١-٩٢	٨٧٠	٦٢١٩	٥٤٣٦	٢٦ +
١٩٩٢-٩٣	٢٢١٨	٤٠٠٠	٢٠٠٣,٨***	٦٣ +

* الأرقام الفعلية من واقع الحسابات الختامية لكل سنة مالية، عدا السنة المالية ١٩٩٣-٩٤ فمن واقع الموازنة المعتمدة.

** يتضمن مبلغ ٦٦٣١,٩ مليون دينار لم يتم توزيعه على البنود التالية: المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية والخارجية.

*** يتضمن مبلغ ١٧٨٢ مليون دينار أدرجت خارج الموازنة المعتمدة أغلبها ضمن الالتزامات الخارجية وبرنامج تعزيز الدفاع.

- المصادر

- الحسابات الختامية للدولة، وزارة المالية ١٩٧٩ إلى ١٩٩٣.

- التقرير الاقتصادي السنوي، بنك الكويت المركزي، ١٩٩٠ - ١٩٩٢

- قسم إدارة النقدية-إدارة الحسابات العامة-وزارة المالية- "عجز الموازنة العامة للدولة في الكويت خلال فترة الثمانينيات : عرض وتحليل موجز"، بحث من إعداد عماد محمد الربيعة-١٩٩٢-ص ٥.

وتزداد حدة هذا التحدي في المرحلة الراهنة والمقبلة على المدى القصير حيث صاحب زيادة النفقات العامة على الإيرادات الإجمالية تراجع ملحوظ في حجم الاحتياطات العامة للدولة على اختلاف مسمياتها - احتياطي عام واحتياطي أجيال قادمة. فقد كانت عوائد تلك الاحتياطات تساهم في تكوين موارد الدولة لمقابلة العجز بالموازنة العامة (لجنة دراسة وتحسين الأداء الاقتصادي، 1993: 2؛ المجلس الأعلى للتخطيط، 1994: 5). إن توقعات الأداء المالي لموارد الدولة مقارنةً بالتزاماتها على مدى السنوات الخمس القادمة تظهر مدى خطورة هذا العجز إن لم يبادر إلى تناوله بأساليب علاجية، حيث من المتوقع أن ترتفع نسبة الزيادة في العجز إلى الضعف تقريبا في غضون عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ كما هو مبين بالجدول (٢).

جدول (٢)

حجم العجز التقديري ونسبة الزيادة المتوقعة - بملايين الدنانير

السنة	العجز التقديري *	العجز الفعلي **	صافي احتياطي الأجيال القادمة	صافي الاحتياطي العام للدولة
٩٤/١٩٩٣	١٤٩٤,٧	٩٥٤	١٠,٩٥٦	١٧,٩٥٦
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٥١٠	٢٠٩٣	١,٦٦٣	٨,٦٦٣
معدل الزيادة (%)	٦٧,٩	١١٩,٤	- ٨٤	- ٥٢

* الفرق بين تقديرات الإيرادات والنفقات المدرجة بالميزانية العامة.

** أخطأ في الاعتبار البنود غير المدرجة بالميزانية العامة.

- بلغ أصل الاحتياطي في ٣١ مارس ١٩٩٣ تقريبا ١١٥٠٠ مليون دينار كويتي بعد طرح المبالغ المسحوبة منه خلال الفترة من إبريل إلى يونيو ١٩٩٣ (تعادل ٥٠٠ مليون دولار شهريا) ومقابل إطفاء السندات المأذون بها بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣ (إجمالي ١٥٠٠ مليون دينار).

- مثل مبلغ ٧٠٠٠ مليون دينار أصل الاحتياطي القائم بعد طرح المخصصات، كما يتضمن رصيد احتياطي الأجيال القادمة (أي يعادل رصيد احتياطي الأجيال + ٧٠٠٠ مليون دينار).

المصدر

- المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - تقرير اللجنة الاقتصادية بشأن الإصلاح المالي وتوجهات التنمية في الاقتصاد الكويتي (الإطار العام)، يناير ١٩٩٤ - ص ٣٥-٣٦.

لقد توقع دراسات المجلس الأعلى للتخطيط أن يكون إجمالي العجز المتراكم عن الفترة من السنة المالية ٩٤/٩٣ لغاية سنة ٢٠٠٠/٩٩ مبلغا مقداره ١٠٨٤١ مليون دينار، وهي تقديرات أدنى من الواقع. فقد قدر العجز للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤ بمبلغ ١٤١٧ مليون دينار، في حين أن العجز بلغ في الأرقام الواردة في مشروع الموازنة المعدلة المقدمة من الحكومة ١٧٦٧ مليون دينار.

وقد تتفاقم المشكلة إلى حد لا تملك الدولة معه إلا أن تلجأ إلى خفض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية حفاظاً على قيمة وحجم التحويل من العملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي بسبب تسهيل استثماراتها الأجنبية (الربيع: 1992: 16). كما أن القضاء على العجز يجب أن لا يكون هدفاً في حد ذاته يتعين تحقيقه بمعزل عن الاعتبارات الاقتصادية بالدولة لما لهذه السياسة من انعكاسات على مستقبل التنمية والرفاه في البلد (مجلس الأمة الكويتي، 1994: 12).

كما أن معدلات إنتاج النفط بجانب سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي لا تكفي للقضاء على العجز الظاهري قبل عام ٢٠٠٥. ولهذا فالتحول من وضع العجز إلى الفائض لا بد وأن يقترن بسياسات إيرادية كالضريبة وأخرى إدارية بهدف القضاء على هذا العجز (سراج الدين وخورشيد، 1996). ولهذا يجب إعداد إطار متكامل وشامل يحدد نطاق الحكومة والأصول المملوكة لها وعوائدها والالتزامات المترتبة عليها ونموها خلال فترة محددة مما يساعد متخذ القرار في ترشيد قراراته وفي تحول الموازنة العامة إلى أداة تخطيطية لتوجيه السياسة المالية (Leonard et al، 1988).

فالعجز بالموازنة العامة للدولة إن لم يبادر إلى حسمه من خلال سياسة مالية متزنة لأدى ذلك إلى حدوث اختلالات كبيرة في الوضع المالي للدولة محلياً أو دولياً، ومن ثم تدفع بصانع القرار السياسي في الدولة في نهاية المطاف إلى اتخاذ إجراءات علاجية كانت بمثابة إجراءات احترازية أو وقائية في تناول التطبيق ابتداءً (الحمد، 1994: 1).

هذا وقد أظهر الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية ١٩٩٥/٩٦ تحقيق إيرادات فعلية مقدارها ٣٤٧٣,١ مليون دينار، بينما بلغ إجمالي نفقات الدولة ٤١٢٦,٥ مليون دينار يضاف إليها مبلغ ٣٤٧,١ مليون دينار مقدار التحويل لاحتياطي الأجيال القادمة، ليصبح بذلك العجز الفعلي عن العام ١٩٩٥/٩٦ م ٦١١ مليون دينار بانخفاض وقدره ١٠٠٠,٧ عن المتوقع من قبل وزارة المالية. ويأتي هذا التحسن في حجم العجز نتيجة لضغط المصروفات وتحقيق وفر فيها بمقدار ٣,٧٪ علاوة على زيادة في الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع الأسعار (مجلس الأمة الكويتي، 1995).

العجز والنظام المحاسبي بالكويت

إن النظام المحاسبي الحالي للموازنة العامة يعكس وضع الفائض المالي للفترة السابقة وذلك عندما كانت الإيرادات تفوق النفقات العامة، وبالتالي كان اقتطاع ١٠٪ لحساب احتياطي

الأجيال القادمة وعدم احتساب عوائد الاحتياطيات المالية ضمن بنود الإيرادات والإنفاق من خارج بنود الموازنة، كان أمراً مقبولاً . إلا أن التغييرات الحالية المتمثلة في اتساع الفجوة بين الإيرادات والمصروفات، والأطروحات المعلنة عن إعادة تقويم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي تتطلب إعادة صياغة النظام المالي والمحاسبي للمالية العامة والموازنة العامة بحيث يأخذ بعين الاعتبار دورهما الاقتصادي . فلا يجوز الاستمرار باستخدام النظام المحاسبي الحالي الذي لا يعرض الحجم الحقيقي للعجز وكامل بنود الإنفاق والإيرادات فيها . (الإبراهيم، 1995)

كما أن الشكل المحاسبي والقانوني لتسجيل النفقات والإيرادات العامة بموازنات دول المجلس غير دقيق حتى في حالة توازن إيراداتها مع نفقاتها في الحالة الطبيعية. ولا شك أن إيجاد تعريف لمفهوم العجز من الوجهة المحاسبية سيساهم في تحديد مقدار وسرعة تكيفه مع الدورة الاقتصادية. فمثلاً تستثنى بعض دول الخليج عائد الاستثمارات الخارجية من مصادر إيرادات الموازنة العامة، الأمر الذي قد يلغى أو يخفف من العجز فيما لو تم إدراجه بشكل نظامي (الحمد، 1994) .

كما أن القوانين والتنظيمات القائمة تجعل بنود الموازنة عرضة للتدخلات بين عدة جهات إشرافية، أو تخلق قنوات للإنفاق خارج إطار الموازنة العامة الموحدة. وبالتالي فإن الموازنات المعلنة لا تعبر بدقة عن حقيقة الموقف المالي للحكومة ؛ فموازنة الكويت مثلاً لا يتم فيها تسجيل بنود احتياطي الأجيال القادمة وعائدات الاستثمارات الأمر الذي ينجم عنه اختلاف في معرفة موقف الموازنة بدقة، كما أن الموازنة الاتحادية في الإمارات لا يمكن اعتبارها معبرة فعلاً عن الموقف المالي لإجمالي دولة الإمارات، إذ إن الإمارات لا تزال تنشر موازنات منفصلة لا تعكسها الموازنة الاتحادية (الحمد، 1994).

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من مجموع أصحاب القرار في الدوائر والمصالح الحكومية في الدولة الذين يعنون بالأمر المالي وإعداد الحسابات والموازنات الخاصة بجهاتهم. ويقصد بأصحاب القرار المستويات الإدارية العليا في الجهات الحكومية ممن لديهم الصلاحيات المالية ضمن جهات أعمالهم كوكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين بالوزارات ومدراء العموم ومدراء الإدارات المالية في الجهات المستقلة والملحقة .

عينه الدراسة

أما عينه الدراسة فقد استهدفت نسبة لا تقل عن ١٥٪ من مجتمع الدراسة في الجهات والمصالح الحكومية بالكويت ممن يقع ضمن نطاق صلاحياتهم الأمور المالية وبالتالي تصل إليهم البيانات المالية الخاصة بالجهة ويتعاملون مع القرارات المالية اليومية. وقد سحبت العينه من بين الجهات الحكومية على النحو التالي :

(١) مفردة قيادي واحد على الأقل من كل جهة أو مصلحة حكومية مسئول عن القطاع المالي أو الشؤون المالية بالجهة ليكون عينه ممثلة . ويعتبر أسلوب المعاينة هذا شائع الاستخدام في مجال العلوم الاجتماعية وبالأخص عند صغر حجم المجتمع موضع الدراسة. هذا وقد سمح لبعض الجهات، وخاصة كبيرة الحجم منها، بأن يشارك بتعبئة الاستبانة أكثر من قيادي أو متخذ قرار معنى بالأمور المالية بالجهة ويكون مطلعاً على البيانات المالية للجهة.

(٢) تم تحديد حجم العينه وطريقة استهدافها في حدود الرغبة في المشاركة في تعبئة الإستبانة على أن لا تقل عن مفردة من كل جهة حكومية أو هيئة ملحقة أو مستقلة وعددها ٥٣ جهة.

جمع البيانات

تمت عملية توزيع وتجميع الاستبيانات على مجتمع العينه من خلال الأساليب التالية والتي تناسب البيئة المحلية ولاعتبارات صعوبة التوصل إلى بعض القياديين بالدولة :

(١) إجراء مقابلات الشخصية مع عدد من أولئك القياديين قبل توزيع الاستبيانات لإيجاد نوع من العلاقة غير الرسمية مع المشارك وإيضاح الهدف من الاستبانة والبحث مما يحفز المشاركين على بذل العناية والدقة عند الإجابة. وقد استغرقت هذه المقابلات فترة ١٧ يوماً خلال شهري فبراير ومارس ١٩٩٧. وبالرغم من هذا، إلا أن امتناع بعض أفراد العينه من المشاركة أو عدم التزامهم بتقديمها في الوقت المتاح دفع الباحث إلى إلغاء عدد من أماكن التوزيع من قائمة الجهات المستهدفة.

(٢) الاتفاق مع أشخاص Key Persons يعملون في الجهات المستهدفة وعددهم ١٨ شخصاً ليمثلوا حلقة وصل بين الباحث والقياديين لأغراض المتابعة والتجميع وتسهيل مهمة الباحث قدر الإمكان.

(٣) الاتصال الرسمي بالجهات المستهدفة عبر دائرة العلاقات العامة بالكلية التي قامت بإرسال خطاب إلى تلك الجهات لحث المشاركين على الاستجابة وتسهيل مهمة الباحث.

خصائص العينة

يظهر الجدول (٣) خصائص العينة المشاركة من حيث السن والمؤهلات والخبرات وغيرها من البيانات الديموغرافية، والتي يستخلص منها ما يلي:

(١) أن متوسط عمر متخذ القرار بالجهات أو المصالح الحكومية ممن يعنون بالشئون المالية للجهات هو ٤٥-٤٧ سنة . ويعتبر هذا السن مقبولاً من الناحية الطبيعية نظراً لحاجة متخذ القرار إلى فترة من العمل بالقطاع الحكومي لتكوين رصيد جيد من سنوات الخبرة وبالذات في المسائل المالية نظراً لارتباطها بالقرارات والتعاميم الرسمية.

(٢) وجود نسبة بسيطة من فئة الحاصلين على تعليم عال (٦,٢٪) وفئة أكثر قليلاً من حملة شهادات الماجستير ٩,٨٪، بينما تشكل فئة حملة البكالوريوس أو الليسانس الكم الأكبر من حجم المشاركين (٤,٤٣٪) للدلالة على أن غالبية صناع القرار في الجهات الحكومية هم من حملة الشهادات الجامعية. ولا شك أن وجود نسبة من حملة الشهادات العليا أمر إيجابي يتطلب معه العناية عند تحليل الاستبيانات نظراً لاعتبارها فئة رائدة في المجتمع ينظر إليها كمثال يحتذي به.

(٣) بالرغم من تباين تخصصات العينة المشاركة إلا أن الغالبية العظمى هم من التخصصات التجارية (٥٦٪) وهو أمر متوقع لمثل هذه الوظائف بالدولة. وتأتي تخصصات التربية (العلوم الفنية) في المرتبة الثانية كتخصص مساند لأفراد العينة بواقع ٢٣٪، ثم العلوم الطبية ١٦٪ .

جدول (٣)

توزيع العينة حسب الخصائص الاقتصادية الاجتماعية

ب - المستوى التعليمي

النسبة	الفئة
٣,١٪	بدون مؤهل
١٥,٣	متوسطة أو أقل
٢٦,٨	ثانوية أو ما يعادلها
٤٣,٤	شهادة جامعية أولى
٨,٩	دراسات عليا دون الدكتوراه
٢,٦	دكتوراه
١٠٠٪	الإجمالي

أ - السن

النسبة	الفئة (سنة)
٨,٨٪	أقل من ٢٥ سنة
٣٢,٦	٢٥ إلى أقل من ٣٥
٢٨,٥	٣٥ إلى أقل من ٤٥
٢٠,٦	٤٥ إلى أقل من ٥٥
٣,٠٨	٥٥ إلى أقل من ٦٥
١,٣	٦٥ سنة فأكثر
١٠٠٪	الإجمالي

د - التخصص المساند

النسبة %	الفترة
٢٨,٢	التجارية
٢٢,٧	الزربية (والعلوم الفنية)
١٥,٥	العلوم بأنواعها
٨,٤	الهندسة
٧,٨	الآداب بتفرعاتها
١٦,٣	لم يوضح
%١٠٠	الإجمالي

ج - التخصص الرئيس

النسبة %	الفترة
٥٦,١	التخصصات التجارية
١٨,١	الزربية (والعلوم الفنية)
١٧,٣	العلوم بأنواعها
٥,٤	الهندسة
٢,٨	الآداب بتفرعاتها
٠,٣	لم يوضح
%١٠٠	الإجمالي

تحليل البيانات

تعتمد القرارات المالية في الجهات العامة على نوعية الالتزام المالي المترتب على الجهة وعلى وجود المخصصات المالية الضرورية علاوة على اعتبارات الصرف للجهة قبل التنفيذ. وهذه اعتبارات تسعى دائماً وزارة المالية إلى تأكيدها من خلال تعاميم وقرارات التنظيم المالي الحكومي تفادياً لأي التزامات مالية تؤدي بنهاية المطاف إلى عجز بموازنة الجهات ومن ثم الدولة. وقد سعت الدراسة إلى التعرف على تأثير البيانات المالية عن الأداء المالي للدولة على متخذ القرار بهذه الجهات. فيوضح الجدول (٤) توزيع النسب لأفراد العينة من حيث تأثير البيانات المالية الخاصة بالعجز والمعالجات المحاسبية المرادفة على قراراتهم وتوجهاتهم، حيث يعتقد حوالي ٦٠٪ من المشاركين أن توافر بيانات مالية واضحة بخصوص المعالجة المحاسبية للعجز وقيمه الحقيقية يؤدي إلى تغير في طبيعة واتجاهات متخذ القرار نحو كثير من الأمور المالية بالجهات التي ينتمون إليها، فنسبة أفراد العينة ممن لديهم القابلية لتغيير آرائهم بعد توفير البيانات تغير إلى ١٠٪ بعدما كانت ٦٧٪.

جدول (٤)

النسب التكرارية لأهمية توفير بيانات العجز لمتخذ القرار

درجة التأثير	قبل توفير البيانات	بعد توفير البيانات
مؤكد تماماً	١,٧٪	٥,٧٪
مؤكد	١,٥	١٢,٥
محمتمل	١٤,٨	٤٨,٢
محمتمل إلى حد ما	١٥,٤	٢٣,٦
غير محتمل إطلاقاً	٦٦,٧	١٠,٠٠
الوسط	٤,٤٤	٣,٢٠
الانحراف المعياري	٠,٩٢	٠,٩٨
معامل بيرسون للالتواء	- ٠,٦١	٠,٢١

فقبل توافر البيانات بلغ متوسط التأثير المتوقع للعينه ٤,٤٤ مائلا نحو النفي، ومع تحول ثلثي مفردات العينه إلى الاعتقاد بمثل هذا التأثير على قراراتهم المالية انخفض ذلك المتوسط إلى ٣,٢٠٪. أما من يرى بضرورة توافر مثل تلك البيانات المالية خاصة في ظل ظروف حماية الأموال العامة فقد ارتفع متوسط التأثير إلى ٤,٦٣ وذلك بسبب ارتفاع من يعتقد بوجود مثل ذلك التأثير بين مفردات العينه وانخفاض نسبة الذين لا يعتقدون به إلى ١٠٪. وهذا يعكس بشكل عام ارتفاع درجة الإدراك لاحتمالات ذاك التأثير بين العينه.

ويستدل من توقعات العينه لذلك التأثير أن الاتجاهات منتشرة بطريقة غير طبيعية أو غير منتظمة كما يشير إليها معامل بيرسون للالتواء. فاختلاف معامل التواء التوزيعين من حيث الدرجة والنوع (-٠,٦١ و ٠,٢١) قبل وبعد افتراض توفير البيانات المالية عن العجز يعنى ميل التوزيع إلى جهة اليمين بسبب انخفاض عدد من لا يؤمنون باحتمالات التأثير أو التغيير على قراراتهم المالية بناء على ذلك الافتراض وبدرجة معينة من الثقة، بينما ميل التوزيع نحو اليسار جاء بسبب التغيير في اتجاه مفردات العينه نظراً لورود متغير حماية الأموال العامة.

ويستفاد من النتائج السابقة أن دالة التوقعات لدى متخذ القرار المالي بالجهات العامة تتفق في جوهرها مع الاتجاه المنطقي العام وما يستقر عليه الرأي بأدبيات المالية العامة من حيث كونها حركية تخضع لتهذيب مستمر كلما حصل متخذ القرار على معلومات ذات علاقة بنشاط القرار. وللتعرف بدرجة أعمق لفهم توزيعات توقعات التأثير يكون من الضروري معرفة خلفية متخذ القرار المالي بالجهات العامة وأثرها على تلك التوقعات أو التغيير المحتمل في الاتجاهات.

وبتحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وقدرة متخذ القرار على التنبؤ المالي، يشير الجدول (٥) إلى أن هذه العلاقة لا تختلف فقط في درجتها بين خاصية وأخرى بل تتباين بين الفئات المختلفة لنفس الخاصية. فبينما كان لحجم التعاملات المالية اليومية وسنوات الخبرة أثر معنوي على قدرة مفردات العينه على التنبؤ بتطورات المالية العامة (متوسط ٤,٤٠، ف=١,٤) وخاصة عند ارتباطها بمؤهل وسن ومتوسط دخل مفردات العينه، لم تشكل عوامل السن (متوسط ٤,٢٤، ٣,٤، ٤,١) أو متوسط الدخل (متوسط ٤,١، ٣,٤) تأثيراً معنوياً على قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالتوقعات المالية. كما أن أصحاب سنوات الخبرة المتعددة والمتنوعة في مجالات مختلفة بالعمل الحكومي كانوا أكثر قدرة من سواهم على تحديد طبيعة التغيير في اتجاهات متخذ القرار المالي بالجهة

في ظل توافر المعلومات المالية عن العجز. (٣,٤,٤,٣) ويجب التنبيه إلى أن تفسير هذه النتيجة يكون في ضوء الحقيقة الخاصة بأن مقياس التوقع للعينة ككل ٤,٤٤ لهذا لا يمكن الجزم بأن لهذه الفئة قدرة على ذلك التنبؤ دون الفئة الأخرى. فالاختلاف هنا بين الفئات اختلاف في الدرجة وليس في النوع. وبالتالي يتحتم رفض فرضية الدراسة الأولى التي تنفى وجود تأثير معنوي للخصائص الاقتصادية أو الديموغرافية لمتخذ القرار على قدرته بالتنبؤ بأداء المالية العامة.

جدول (٥)

تأثير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية على قدرة متخذ القرار على التنبؤ المالي

البند	حجم التعاملات اليومية	سنوات الخبرة	التأهيل الدراسي	السن	الدخل السنوي	مصادر المعلومات الرسمية	معامل "ف"
مؤكد تماما	+٤,٦	٤.٤	٤,٦	٤,٣	٤,٢	٤,٣	٤,١*
مؤكد	٤,٥	٤,٣	٤,٠	٤,٢	٤,٠	٤,٠	٣,١*
محمتم	٤,٧	٤.٤	٤.٤	٤,٣	٤,١	٤,٥	٤.٤*
محمتم إلى حد ما	٤,٠١	٤,٠	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٢*
غير محتمل إطلاقا	٤,٢	٤,٥	٤,٦	٤.٤	٤,٢	٤,٦	٣,٤*
متوسط	٤,٤٠	٤,٣٢	٤,٣٤	٤,٢٤	٤,١	٤,٢٨	

* مستوى معنوية معامل "ف" هو ٠,٠٥ . + المتوسط المعبر عن الإدراك .

أما عند تحليل الأثر المعنوي لتوافر المعلومات والمعالجات الحاسوبية على قدرة مفردات العينة على التنبؤ بأداء المالية العامة، فيشير الجدول (٦) إلى أن للمعلومات المالية والمعالجات الحاسوبية للعجز الأثر المعنوي في تغيير اتجاهات مفردات العينة نحو القرارات المالية (٣,٦,٣,٤,٣,٧) على التوالي) ويلاحظ أن هذا الميل أعلى ما يمكن لدى مفردات العينة الأكثر بعدد سنوات الخبرة أو حجم التعاملات المالية بالجهة والذين يتناولون المعلومات الحاسوبية للبيانات الواردة في الحسابات الختامية للجهة. ويستدل بهذه النتيجة على رفض الفرضية الثالثة من الدراسة والتي تنفى أن للمعالجات الحاسوبية وطرق عرض البيانات المالية التأثير على اتجاهات متخذ القرار.

جدول (٦)

تأثير المعلومات المالية والمعالجات الحاسوبية للعجز على اتجاهات مفردات العينة

التأثير	البند	توفر المعلومات	عدم توفر المعلومات	غير محدد
مؤكد تماما	٣,٦	٣,٠	٣,٣	
مؤكد	٣,٤	٢,٩	٢,٩	
محمتم	٣,٧	٣,٢	٣,١	
محمتم إلى حد ما	٣,٥	٣,٠	٢,٨	
غير محتمل إطلاقا	٣,٥	٣,١	٣	
قيمة F*	٢,٨	٢,٦	٢,٢	

* مستوى معنوية معامل "ف" هو ٠,٠٥ .

كما تشير النتائج الواردة في الجدول (٧) والجدول (٨) إلى أن متخذ القرار بالجهات المستقلة والملحقة يوظف مدركاته بالأحداث المالية على الساحة المحلية والدولية عند اتخاذ قرار مالي يتعلق بالجهة التي يعمل بها (٨٨٪) كإدراكه لمشاكل الاستثمار المحلي والدولي وأثر ذلك على قراراته بشأن استثمار أو تداول أموال الجهة التي ينتمي لها (٦٣٪). وأن هذا الإدراك مرتبط بطبيعة الوظيفة (٢,١٨) أو الخلفية الاقتصادية (١,٨٤) والخبرة العملية (٢,٠) التي يمتلكها متخذ القرار علاوة على السن (١,٨٨). وهذا مما يؤكد على عدم وجود اختلافات معنوية بين مفردات العينة باختلاف الخصائص الديموغرافية أو الاقتصادية أو الخبرة العملية.

جدول (٧)

إدراك متخذ القرار بالجهات المستقلة والملحقة بالأحداث المالية المؤثرة على قراراته بشأن أموال

جهة عمله ومالية الدولة إجمالاً

إدراك متخذ القرار بالجهات المستقلة والملحقة بالأحداث المالية العلمية والأداء المالي للدولة (العجز)			إدراك متخذ القرار بالأحداث المحلية والدولية		
النسبة	المقياس		النسبة	المقياس	
٦٣٪	(١)	يدرك	٣٨,٦٪	(١)	دائماً
٣٧	(٢)	لا يدرك	٥٠,٧	(٢)	أحياناً
			١٠,٧	(٣)	نادراً
١,٤ =	المتوسط		١,٧ =	المتوسط	
٠,٥ =	الانحراف المعياري		٠,٦ =	الانحراف المعياري	

جدول (٨)

أثر الخلفية الاقتصادية والاجتماعية على إدراك متخذ القرار

للأحداث المالية خارجياً وداخلياً وعلاقتها بالأداء المالي للدولة

معامل "ف"	مصادر المعلومات	الدخل السنوي	السن	التأهيل الدراسي	سنوات الخبرة	طبيعة الوظيفة	البند
** ٢,٥	٣,١	٣,٠	٣,١	٣,٤	٣,٢	٣,٣	مؤكد تماماً
** ٢,٧	١,٨	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	٢,٠	مؤكد
* ٣,٤	١,٦	١,٥	١,٧	١,٧	١,٨	٢,٠	محمتمل
* ٣,٧	٠,٩	١,٩	١,٧	٢,٠	١,٧	١,٧	محمتمل إلى حد ما
B.	١,٠	١,١	١,٢	١,٣	١,٦	١,٩	غير محتمل إطلاقاً
	١,٦٤	١,٨٤	١,٨٨	٢,٠٢	٢	٢,١٨	متوسط

* مستوى معنوية معامل "ف" هو ٠,٠٥ .

ولعله مما يستخلص من النتائج السابقة أنه بتقدم الزمن سيصبح متخذ القرار بالجهات المستقلة والملحقة على درجة كبيرة من الحذر والإدراك للمخاطر المحيطة بالمالية العامة ومصادر تمويل الإنفاق العام بالدولة، مما قد يدفعه إلى تبني قرارات أكثر احتياطاً وإتباع سياسات أكثر شدة فيما يتعلق بالإنفاق العام كسياسة ترشيد الإنفاق أو الاحتفاظ بأصول الجهة خارج النطاق التقليدي كتوظيفها في استثمارات خارجية أو مشاركات محلية تقلل من عوامل المخاطرة.

ويتضح كذلك من الجدول (٩) أن مساهمة متخذي القرار بشأن العجز بالمالية العامة تتركز في تقديم أو تناول معلومات تساعد في وضع سياسات علاجية للعجز، حيث إن حوالي ٨٣٪ من أفراد العينة لهم مساهمات مباشرة أو علاقة في البيانات المالية الخاصة بالعجز. وهذه مسألة ذات أهمية لكونها تدلل على ضرورة العناية بطبيعة وتبويب البيانات المالية الخاصة بالمالية العامة لغرض تقديمها أو عرضها لمتخذي القرار نظراً لاتساع طبقة متداوليها ولاعتبارها متغيراً أولياً في السياسات العلاجية للعجز.

جدول (٩)

أنماط سلوك متخذ القرار بالجهات الحكومية نحو البيانات المالية الخاصة بالعجز

نمط السلوك	٪ إلى العينة
استفاد من توافر المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن نطاق عمله	٣٩,٠
ساهم في توفير معلومات ذات أهمية عن العجز	٢٣,٤
شارك ببعض التعليمات أو التوجيهات التي تساهم في معالجة العجز بالموازنة العامة	٢٠,٩
لا تقع اختصاصاته مباشرة في تداول معلومات عن العجز	١٠,٥
ليس له أي اهتمام أو اختصاص بمسائل العجز	١,٦

كما نجد دلالة إحصائية (بفئة نسبية الأهمية) لأهمية معلومات العجز لدى أفراد العينة تصل إلى درجة المشاركة في صياغة التعليمات أو التوجيهات العامة الخاصة بمعالجة العجز (كأ^٢ ٣١,٢) على النحو المبين بالجدول (١٠)، علاوة على أن لهذا العرض أثراً في كيفية تقدير موازنة الجهة (٣٧,٤) وفي دقة البيانات المالية المتداولة بالجهة (٤٢,٦). إلا أنه لم يلاحظ تأثير وجود معنوي نسبي لطريقة العرض المالي على أسلوب التنبؤ المتبع بالجهة (١١,٣). وتدعو هذه النتيجة إلى رفض الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود تأثير للخصائص الديموغرافية أو طرق العرض لمتخذ القرار على قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالتطورات المالية للدولة.

جدول (١٠)

تأثير طريقة عرض البيانات المالية الخاصة بالعجز على اتجاهات متخذي القرار (كأ)

مساهمة متخذ القرار وطبيعة استخدام المعلومات المتعلقة بالعجز بالجهة	بالغة الأهمية	نسبية الأهمية	لا تأثير	غير مهمة	عديمة الأهمية
استفاد من توافر المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن نطاق عمله	*١٣,٢	٤١,٧	١٧,٠	*١١,٥	*٩,٤
ساهم في توفير معلومات ذات أهمية عن العجز	٣٧,٠	٤١,٣	١٧,٣	*١١,٢	*١٣,٦
شارك ببعض التعليمات أو التوجيهات التي تساهم في معالجة العجز بالموازنة العامة	١٦,٤	٣١,٢	٣٤,٩	*١٢,٧	*١٠,١
لا تشكل طريقة العرض المالي لموازنة الدولة أهمية مباشرة في قراراته أو تداوله للمعلومات	*١٤,٨	*١٣,٢	١٩,٣	١٥,٢	٢١,٤
أهمية البيانات المالية للدولة والعجز في تقييم أداء وحدته الإدارية	٢٧,٣	٢٩,٤	٣٨,١	٢١,٢	*١٢,٤

- قيمة معامل كا تربيع معنوية عند مستوى ٠,١، ٠,٠٥، ٠,٠١ على التوالي .

* قيمة معامل كا تربيع دون مستوى المعنوية المقبول، أي غير معنوية .

و لم يستدل بدلالة إحصائية على عدم أهمية طريقة العرض المالي لموازنة الدولة على تداول المعلومات وقرارات أفراد العينة (١٤,٨، ١٣,٢، على التوالي). ويتضح كذلك من الجدول (١٠) أن مساهمة متخذي القرار بشأن العجز بالمالية العامة تتركز في تقديم معلومات تساعد في وضع سياسات علاجية للعجز - بالغة الأهمية ٣٧,٠، نسبة الأهمية ٤١,٣ . وهذه مسألة ذات أهمية لكونها تدلل على ضرورة العناية بطبيعة وتبويب البيانات المالية الخاصة بالمالية العامة لغرض تقديمها أو عرضها لمتخذي القرار نظرا لاتساع طبقة متداوليها ولاعتبارها متغيرا أوليا في السياسات العلاجية للعجز .

وبشكل عام، ينطبق الاستدلال السابق على الفرضية الثالثة الخاصة بمعنوية تأثير أسلوب عرض البيانات المالية على اتجاهات أو قرارات متخذ القرار بالجهات الحكومية، فتشير النتائج بالجدول (١١) إلى أن طريقة العرض المالي تؤثر بشكل كبير في اتجاهات متخذ القرار نحو العجز بالمالية العامة (٤١,٧ و ١٣,٢) على التوالي . كما يلاحظ ارتفاع معنوية دلالة مساهمة أفراد العينة في تقديم معلومات عن العجز (٣٧,٠ و ٤١,٣) على التوالي، بينما لم يستدل وبدرجة معنوية مقبولة على عدم مشاركة أفراد العينة في تقديم بيانات تساعد على معالجة العجز (١١,٢ و ١٣,٦). كما أشارت النتائج إلى معنوية توظيف بيانات المالية العامة والعجز في تقييم أداء الوحدة

الإدارية لأفراد العينة (٣، ٢٧، ٤، ٢٩، ٤، ٣٨، ١، و ٢، ٢١، ٢) على التوالي، الأمر الذي يدل على أهمية العناية بهذه البيانات عند صياغة الأهداف ووضع الخطط التشغيلية على مستوى الإدارات الحكومية نظرا لما تشكله من عوامل هامة في تنفيذ هذه الخطط. كما نجد أن طريقة عرض البيانات المالية الخاصة بالعجز تؤثر على توجهات متخذ القرار بشأن التطورات المالية المستقبلية وبالتالي على تنبؤاته المالية - كما^٢ نسبة الأهمية ٤٣,٦ .

جدول (١١)

تأثير طريقة عرض البيانات المالية الخاصة بالعجز على قدرة متخذي القرار

للتنبؤ بالتطورات المالية للدولة (كما^٢)

خصائص متخذ القرار وطبيعة معلومات العجز المتعلقة بالتنبؤ	بالغة الأهمية	نسبية الأهمية	لا تأثير	غير مهمة	عديمة الأهمية
تعتبر معلومات الأداء المالي للدولة ضرورية للتنبؤ المالي بجهة عملكم	*١٣,٢	٤٣,٦	١٧,٠	*١١,٥	*٩,٤
تقوم دقة التنبؤ المالي بجهتكم على دقة البيانات المالية للمالية العامة	٣٦,٣	٤٢,٦	*١٦,٩	*٩,٤	*١٢,٧
تتأثر موازنة جهتكم التقديرية بشكل كبير ببيانات المالية العامة للدولة	*١٠,٥	٣٧,٤	٣٠,٢	*١٤,١	*٨,٩
تغير الأرقام الفعلية للعجز من تنبؤاتكم لمالية جهتكم	٢٥,٧	٢٥,٢	٣١,٦	٢٣,٨	*١٣,٠
لا يساهم عرض البيانات المالية لموازنة الدولة حاليا في تغيير أسلوب التنبؤ المتبع بجهتكم	*١٥,٢	*١١,٣	*١٤,٧	*١١,٨	٢١,٤

- قيمة معامل كا تربيع معنوية عند مستوى ٠,١، ٠,٠٥، ٠,٠١ على التوالي .

* قيمة معامل كا تربيع دون مستوى المعنوية المقبول، أي غير معنوية .

وفيما يتصل بالفرضية الرابعة من الدراسة والتي تنص على عدم وجود تباين في الصفات الإدارية لمتخذ القرار باختلاف البيانات المالية والمعالجات المحاسبية المتبعة في عرض العجز بالموازنة العامة للدولة، فقد بينت النتائج بالجدول (١٢) عدم معنوية هذه الفرضية إزاء متغيرات القياس مما يقضى برفضها. فقيادة الوظيفة لا ترتبط بعلاقة معنوية على سبيل المثال مع مهمة إعداد الحسابات الختامية بالنسبة (١٠,٥)، وكذا الحال مع تطبيق المبادئ والأعراف المحاسبية. ولم يستدل أيضا على دلالة معنوية بين التقييم السنوي لأداء الوحدة الإدارية وحجم تداول البيانات أو مصادرها (٩,٤).

بينما نجد أن المهمة وضع الخطط السنوية دلالة معنوية مع قيادية الوظيفة ٣٦,٤ في ظل توافر معلومات عن المعالجات المحاسبية للعجز .

وعند النظر في تطبيق المبادئ والأعراف المحاسبية نجد أن لعامل السن والمؤهل الدراسي الدلالة المعنوية (٤,٢٠,٦,١٨ على التوالي) المؤثرة في صفات متخذ القرار في ظل توفر المعالجات المحاسبية .

جدول (١٢)

تباين الصفات الإدارية لمتخذ القرار وفق المعالجات المحاسبية المتبعة بعرض العجز

مصادر المعلومات	المؤهل الدراسي	السن	حجم تداول البيانات المالية	قيادية الوظيفة	خصائص متخذ القرار بالجهة طبيعة القرار الإداري
كا تربع	كا تربع	كا تربع	كا تربع	كا تربع	وضع الخطط السنوية
٩,٤***	١٦,١	م.غ	٢٧,٢	٣٦,٤	التقييم السنوي لأعمال الوحدة الإدارية
م.غ	*١٢,١	م.غ	٢١,٥	٣٠,٧	إعداد الحسابات الختامية للجهة
م.غ	**١١,١	**١٠,٣ *	م.غ	***١٠,٥	تنفيذ الأهداف والخطط التشغيلية
م.غ	م.غ	١٨,٣	١٩,٤	٢٨,٦	تطبيق المبادئ والأعراف المحاسبية
١٣,٠	١٨,٦	٢٠,٤	*٩,٦	م.غ	

*, **, *** قيمة معامل كا تربع معنوية عند مستوى ٠,١, ٠,٠٥, ٠,٠١ على التوالي .

م.غ معامل كا تربع دون مستوى المقبول، أي غير معنوي .

توصيات الدراسة

مما لا شك فيه أن للعجز بالموازنة العامة للدولة الأثر الكبير في توجيه اتجاهات الأفراد على اختلاف اهتماماتهم أو مهامهم، حيث تأتي شريحة متخذي القرار بالجهات العامة في مقدمتهم، وذلك لتناولهم المسائل المرتبطة بالمالية العامة على الدوام. ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن تلك الشريحة عرضة للتأثر بطرق تداول بيانات المالية العامة والأداء المالي للدولة وعلى وجه الخصوص مفردات العجز. ويمثل الاهتمام بدراسة أثر عرض البيانات المالية للدولة والعجز بالموازنة العامة خاصة على اتجاهات متخذي القرار بالجهات العامة بالدولة ضمن إطار علمي وبمنهجية المسح الميداني، إسهاماً في تأصيل مثل هذه الموضوعات على المستويين الأكاديمي والعملي. وتحديدًا، يمكن القول بأن الدراسة قد انتهت إلى ما يلي :

(١) بينت نتائج الدراسة أهمية الأخذ بأساليب عرض البيانات المالية المتعلقة بالأداء المالي للدولة بما يساهم في توظيفها من قبل متخذ القرار بالجهات الحكومية، الأمر الذي يحتم إعادة النظر في طرق عرض هذه البيانات وبصيغ موحدة تتفق مع الأعراف والمبادئ المحاسبية الملزمة.

(٢) أكدت الدراسة على تأثير متخذ القرار بالأداء المالي للدولة على وحدته الإدارية والأمور التنظيمية المرتبطة بتشغيلها.

(٣) يتميز متخذ القرار المالي بالجهات الحكومية بأنه يقع في فئة عمرية بين ٤٥ إلى ٤٧ سنة بالمتوسط، حاصل على درجة مناسبة من التعليم الجامعي أو ما يوازيه، يتمتع بخبرات وظيفية طويلة نسبياً تتجاوز ١٥ سنة، علاوة على أنه على إدراك بمستجدات الأحداث المحلية والدولية وانعكاساتها على وحدته الإدارية.

(٤) أن قدرة متخذ القرار بالجهات العامة على توقع انعكاسات العجز وبيانات المالية العامة وتبعاتها على الأداء المالي للدولة متباينة في الدرجة والنوع، وتقوم على خلفية متخذ القرار الوظيفية والاقتصادية. فقد أوضحت الدراسة أن لمتغير السن والتأهيل الدراسي والوظيفة الأثر المعنوي في تكوين اتجاهات متخذ القرار بشأن بيانات المالية العامة وطرق تداولها، بينما ليس لعامل الدخل أو مصادر المعلومات نفس الأثر المعنوي. لهذا فإن أصحاب الوظائف القيادية والخبرات العالية الطويلة لديهم القدرة على تمثل آثار العجز وطرق عرضه بالبيانات المالية للدولة أكثر من غيرهم.

(٥) أن تحليل الأثر المعنوي لتوفر المعلومات عن البيانات المالية والمعالجات المحاسبية للعجز بالموازنة العامة على قدرة أفراد عينة الدراسة قد أكد قدرتهم بالتنبؤ المالي للدولة وفي تغيير اتجاهاتهم نحو القرارات المالية.

(٦) أن دالة التوقعات لدى متخذي القرار بالجهات العامة بالكويت تتفق في جوهرها مع ما استقر عليه الرأي في أدبيات المالية العامة من حيث كونها حركية تخضع للتهذيب المستمر كلما حصل متخذ القرار على معلومات ذات علاقة بنشاط الوحدة والمالية العامة للدولة.

(٧) إدراك متخذ القرار بالجهات العامة لآثار الأحداث الدولية والمحلية على الأداء المالي للدولة، وأن هذا الإدراك يتفاوت بحسب الخلفية الاقتصادية والوظيفية لمتخذ القرار، وأنه بسبب تراكم الخبرات أصبح متخذ القرار أكثر إدراكاً لمواطن الخطر في المسائل المالية المحلية المرتبطة بالأحداث العالمية.

(٨) أظهرت الدراسة أهمية إخضاع اتجاهات وسلوك متخذ القرار بالجهات العامة للتحليل العلمي لما في ذلك من إضافة لأدبيات الإدارة المالية العامة وبالذات إذا ما قرنت بالمنهجية المسحية. كما يمكن إضفاء شئ من المحاكاة للمشاكل المشابهة والحالات التطبيقية التي تساعد في تكوين إطار لحلقات أكاديمية أو مناهج تعليمية أو تدريبية مهنية.

(٩) يجب وضع ضوابط لإحكام طرق عرض البيانات المالية والمعالجات المحاسبية للعجز. بما يتفق والمبادئ والأعراف المحاسبية وبما لا يشكل تأثيراً كبيراً في اتجاهات متخذ القرار بالجهات العامة. ويجب، ابتداءً العمل على توفير البيانات المالية الخاصة بالأداء المالي للدولة لشريحة متخذي القرار بالجهات العامة بالدولة بما يرشد من قراراتهم.

(١٠) بالنسبة لوضعي السياسات المالية بوزارة المالية أو بالجهات الأخرى بالدولة، يجب السعي نحو زيادة الوعي المالي لمتخذي القرارات بالجهات العامة بالدولة وبالذات بالإصدارات والنشرات التي تتناول المستجدات والأحداث والمتغيرات البيئية والمالية والاقتصاد العالمي والتقلبات في الأسواق الدولية وانعكاسات ذلك على المالية العامة بالدولة، وأخيراً الدور المنتظر لهذه الفئة في التكيف مع تلك المستجدات والمتغيرات.

(١١) العمل على التغلب على المشاكل الناجمة عن اختلاف السياسات والمعالجات المحاسبية المتبعة بالجهات الحكومية وبما يوفر قدراً من التجانس بين البيانات المالية المعدة من قبل الأطراف المختلفة المعنية بأمور الأداء المالي للدولة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- أبو تركي، فيصل (١٩٩٢)، المصارف السعودية في ١٩٩١ : من الحرب إلى الطفرة، الاقتصاد والأعمال، ص ٣١-٢٥ .
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٩١)، واقع ومستقبل التكامل الخليجي، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض .
- إبراهيم، حمود (١٩٩١) أزمة الخليج وأثرها على تجارة التجزئة في المملكة العربية السعودية، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض .
- الإبراهيم، يوسف (١٩٩٥) عجز الميزانية وأوضاع المالية العامة في الكويت: الواقع، الاحتمالات، وسبل المواجهة، دار قرطاس، الكويت، ص ٥٣-٥٥ .

- البحر، عدنان (١٩٩٣) معالجة عجز الموازنة، التقرير الموسع حول المؤتمر الاقتصادي الأول للجنة الاستشارية العليا، المحور الثاني معالجة العجز بالموازنة العامة، الكويت .
- بنك الكويت المركزي (١٩٩٢) التقرير الاقتصادي السنوي، ١٩٩٠-١٩٩٢ .
- الحميد، عبداللطيف (١٩٩٤) الموازنات العامة والتمويل في دول مجلس التعاون خلال التسعينات، مؤتمر المصارف وبدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. العمل المصرفي الخليجي في التسعينات: التحديات والاستراتيجيات، الكويت .
- الخلوي، سيد فتحي أحمد (١٩٩١) سوق العمل العربي بعد أزمة الخليج، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض .
- الربيعية، عماد (١٩٩٢) عجز الميزانية العامة للدولة في الكويت خلال فترة الثمانينيات: عرض وتحليل موجز، قسم إدارة النقدية بوزارة المالية .
- الزرقا، محمد أنس (١٩٩٣) عجز موازنة الدولة ومعالجته، التقرير الموسع حول المؤتمر الاقتصادي الأول للجنة الاستشارية العليا، المحور الثاني معالجة العجز بالموازنة العامة، الكويت .
- زكي، رمزي (١٩٨٤) النظم الضريبية بالبلاد المتخلفة: خصائصها الأساسية وإمكانات تطويرها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .
- سراج الدين، إسماعيل وخورشيد، معزز (١٩٩٦) قضايا أساسية في التنمية وسياسات الموارد البشرية في الكويت، مجلة الكويت الاقتصادية، ١ : ١ . ص ٢٦-٣٠ .
- سليم، عادل (١٩٩١) الوضع الاقتصادي للمملكة بعد انتهاء حرب الخليج، الاقتصاد، ٢١٧، ص ١٤-٢٣ .
- شتا، محمد أنيس (١٩٩٣) العجز في الميزانية وسبل معالجته، توصيات التقرير الموسع حول المؤتمر الاقتصادي الأول للجنة الاستشارية العليا، المحور الثاني معالجة العجز بالموازنة العامة. الكويت .
- شكري، فهيم محمود (١٩٩٠) الموازنة العامة: ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت .
- الصانغ، حنا رزوقي (١٩٨٧)، الإدارة المالية العامة ودورها في التنمية الإدارية، سلسلة البحوث رقم ٣١٣، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان .
- الصانغ، ناصر محمد (١٩٩٣) سلوك واتجاهات المستثمر السعودي في الأسهم، مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، إصدار رقم ١٣/٣ .
- صندوق النقد الدولي (١٩٩٦) آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية، واشنطن .
- الطاهر، عبدالله الشيخ محمود (١٩٩٢) مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، الرياض .
- عبدالعال، ونيس (١٩٩٥) عجز الموازنة بدولة الكويت. المحاسبون، ٤ : ص ٥٩-٦٣ .
- العلمي، عبدالله يحيى (١٩٩١) الصناعة السعودية وأزمة الخليج، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض .
- العماري، محمد علي (١٩٩١) أضواء حول واقع ومستقبل القطاع المصرفي بالمملكة في ظل أزمة الخليج، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض .

تأثير الاستعراض المالي والمعالجات المحاسبية للعجز على متخذ القرار بالجهات العامة: حالة خاصة بدولة الكويت ٢٠٧

قحف، منذر (١٩٩٣) معالجة العجز في الميزانية العامة في النظام الإسلامي، التقرير الموسع حول المؤتمر الاقتصادي الأول للجنة الاستشارية العليا، المحور الثاني معالجة العجز بالموازنة العامة، الكويت .

القويز، عبدالله إبراهيم (١٩٩٣) التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض .

لجنة دراسة وتحسين الأداء الاقتصادي (١٩٩٣) المشاكل الهيكلية والعقبات التي تعترض مسيرة الاقتصاد المحلي وسبل معالجته، الكويت .

المجلس الأعلى للتخطيط (١٩٩٤) تقرير اللجنة الاقتصادية بشأن الإصلاح المالي وتوجهات التنمية في الاقتصاد الكويتي: الإطار العام، الكويت .

مجلس الأمة الكويتي (١٩٩٤) تقرير اللجنة المالية حول ميزانية الدولة للسنة ١٩٩٤-١٩٩٥، الوطن، العدد ١٠٨٩ / ٦٦٤٣ .

مجموعة دلتا العالمية (١٩٩٦)، المسار لقيادي الدولة، دلتا للنشر، الكويت .

ثانياً : المراجع الإنجليزية

Al-Jazzaf, M. I. and Burney, N. A., (1994) Financial Implications of Iraqi Invasion and Privatization in the State of Kuwait, The International Conference on the Effects of The Iraqi Aggression on the State of Kuwait. Kuwait, April, 1-6.

Al-Rashed, Wael., (1989) *Kuwait Tax Reformation and its Impact on a Developing Accounting Profession*. Unpublished Thesis, The University of Hull.

Brown, C. V. and P. M. Jackson, (1978) *Public Sector Economics*, Oxford: Martin Robertson.

Common Stock Investment (1993) The Experience of Individual Investors, *Journal of Business*, **51(2)**, pp. 299-326.

Hagen, E. Everette (1988) *The Economics of Development*, Richard Irwin Inc, New York, pp. 400-401.

Lease, Ronald C., Lewellen, Wilbur G., and Scharlbaum Gary G. (1974) The Individual Investor: Attributes and Attitudes, *Journal of Finance*, **29, 2**, pp. 413-433.

Leonard, H., J. Crowley, S. Salih, and Y. Al-Ebraheem., (1988) *Examining Public Finance Policies In Kuwait*, Unpublished.

Lewellen, W.G., Ronald, C.L., and Scharlbaum, Gary G., (1979) Investment Performance and Investor Behavior, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, **14(1)**, pp. 25-59.

Ludger, Schuknecht., (1994) Political Business Cycle and Expenditure Policies in Developing Countries. IMF Working Paper 94/121.

Lyden, Fremont J. and Lindenberg, Marc (1983) *Public Budgeting: in Theory and Practice*, Longman Inc, New York.

National Council on Governmental Accounting., (1980) Governmental Accounting and Financial Reporting, *Municipal Finance Officers Association of US*, Chicago, pp. 8-21.

The Effect of Financial Presentation and Accounting Treatments of Budget Deficit on the Attitudes of Decision-Makers in the Public Sector

WAIL IBRAHIM AL-RASHED

Associate Professor

Department of Accounting

Faculty of Administration Sciences

Kuwait University, Kuwait.

ABSTRACT. The study aims at investigating the possible effects of accounting treatments of budget deficit on the attitudes of decision makers in public entities. The study is based on analyzing responses of a survey conducted on a group of decision makers in the public sector who are in charge of deficit and financial presentation within their organizations. Through statistical analysis of pertinent data some basic results were obtained which are of importance to policy makers in the state. These findings come to emphasize the need to periodically publish the financial status of the state as it affects the future predictions of decision-makers as well as their operating plans.